في أسباب عسر تشكل المواطنة في العالم العربي.

رؤية سوسيو – سياسة .

د. نوي الجمعي جامعة سطيف2

أ. فاطمة الزهراء صاهد جامعة البشير الإبراهيمي – البرج–

الملخص :

تسعي هذه الورقة إبراز عسر تشكل المواطنة، من خلال مقاربة في المقام الأول تاريخانية نظرانية، بمعني الوقوف عما إذا كان بالإمكان استنبات المواطنة في العالم العربي، بالنظر لعوامل تاريخية انتروبولوجية لازالت ماثلة تتمثل في جملة من الجروح لا نبالغ في شيئ إن قلنا أنها لازالت تشوه جسم المجتمعات في العالم العربي ، كالصراعات الهوياتية المحكومة ب–الطائفية ،الدينية والعرقية ، وهيمنة العسكري علي السياسي .... وتكريس علاقة الهبة بين الحاكم والمحكوم من خلال تكريس منطق الريع بكل أشكاله.

لم تتمكن لا النخب السياسية ولا النخب المثقفة من ردمها أو التخفيف من حدتها .جعلت من السلط "تخصخص" privatise الدولة ،جراء ممارسات بالية ،كتزوير الإنتخابات، سلط شمولية تعبأ كل المصادر السياسية للتعمير في الحكم ، و لعل ما هو بارز للعيان أنها لحظات الهزات السياسية التي تعرفها هذه النظم السياسية، علي غرار ما حصل في الربيع العربي منذ 2011 في كل من تونس ومصر وليبيا والجزائر والمغرب واليمن .... . تتمكن من إعادة إنتاج ذاتها عبر ما يعبر عنه بالإصلاح السياسي، من خلال "دساتير كريمة وقوانين بخيلة" ،جعلت من الحقوق المواطنية حقوقا علي الورق، مواطنية تقبل التجزئة للحقوق، يمكن أن تقولوا ما تشاءون والأنظمة فاعلة لما تريد.

كلها عوامل كرست من الشعور ب"اللأنتماء" و"اللأمبالاة" إزاء ما يحدث ويدور حول الفرد في مجتمعه، أفضت إلي مجتمعات غير مسيسة– dépolitisé– تحلم في مفارقة بحاكم يسلبها حرياتها ويمنحها حق العيش.

مما سبق، هل يمكن أن نكون مواطنين في الدساتير ومهمشين من المشاركة السياسية؟ هل يمكن للمواطن أن يمارس حقوقا سياسية في ظل إقصاء وتهميش إقتصادي وإجتماعي؟ وهل في ظل نبذ هذه الأنظمة لمبدأ العيش معا وإثارة وتعبئة كل عوالم الفرقة، الدين السياسي، الصراع الطائفي ، الجهوية ..... أن نؤسس لمواطنية في الوطن العربي في أجال تاريخية معقولة.

مما سبق ستحاول هذه الورقة تناول المسائل التالية:

المواطنية: من المفهوم الأحادي لمواطنة التعدد.

معوقات وعسر تشكل المواطنة في العالم العربي.

المواطنية في أفق المجتمع المدني .

تمهيد:

المواطنية، المجتمع المدني، الديمقراطية، دولة القانون ، ودون الوقوع في رؤية التشاؤومية السياسية، هي مفاهيم في سياق واقع المجتمعات العربية، تشبه تلك الأشباح التي يتحدث عنها الكل ولكنهم لا يدركون ماذا تشبه ، ينخرط فيها كل من خيبتهم السياسية، وآخرون يعيشون أفقا للتطلع .... [1]

إن مفهوم المواطنة يتم تداوله من قبل الباحثين والسياسيين في العالم العربي، دون الاعتياد بمعطي هام في كونه يخضع لتاريخ الأفكار و للتحليل الإبستمولوجي، طالما أن المفهوم هو دوما خاضعا للسياق ولشروط تاريخية، إن لم تتحقق يصبح ذلك المفهوم، يتناول ويستحضر عنوة، يتم إسقاطه جزافا، و نسعى لاستنباته في بيئة ليس بوسعها بعد القدرة علي استيعابه.

من هذا المنطلق،جدير أن نتفق منذ الوهلة الأولي، عن آي مواطنة نتحدث وكيف تتم مقاربتها منهجيا ونظريا ؟ . هل نسلم بوجودها سلفا؟، وهنا نتناولها بوصفها ممارسة في واقع اجتماعي معين، أم نأخذ بمسألة التاريخانية والوعي؟ ، مستخدمين التداخل التخصصي، حتي لا نجعل من الموضوع حكرا علي تخص دون غيره، وبالتالي يفتقد لبعده العلمي، أي للمقتضيات والشروط وما يمكن رصده من إجماع حول هذا المفهوم بغض النظر عن المجتمع الذي يطرح فيه هذا الموضوع، خصوصيته التاريخية والثقافية والانتروبولجية والدينية وحياته السياسية وسيكولوجيته الجماعية .

التذكير بالاحتراز السابق، الغاية منه، هو إبراز أن علم الاجتماع يدرس الواقع و كثافة وعمق العلاقات الاجتماعية، كما هي لا كما يجب أن تكون عليه. ومن ثم فإخضاع مفهوم المواطنة لبراديغم الثاني " الواقعية " ، يجعل منه ودون عناء غير موجودة: نحن لسنا بمواطنين، بل كائنات تتصارع لأجل البقاء في جماعات لا زالت تعيش فترة ما قبل الحداثة، حيث تهيمن أشكال، إذابة الفرد في الجماعة وتغييبه، هيمنة علاقات الهبة والريع، الطائفية والقبلية القائمتان علي العدمية النافية فلسفيا للغيرية ولفكرة العيش معا. [2]

[1] Myriam causse, le charme discret de la societé civile , ressorts politique de la formation d'un groupe dans le Maroc, in , revue internationale de politique comparée, vol 9, no2, p 301.

2- انظر، محمد سبيلا ، الحداثة وما بعد الحداثة ،دار الساقي، المغرب، 2007 ،ص20 : حيث تتميز الحداثة في كونها تحول جذري علي كافة المستويات في المعرفة والفهم للإنسان وفي معني التاريخ،فهي بنية فكرية ،حينما تلامس بنيات فكرية تقليدية ،فإنها تكتسحها تمارس عليها ضربا من التفكيك.

في حين أن المواطنة هي من صميم الموضوعات المعيارية ، بمعني تنطلق من مسلمة أنها تقوم علي العقد السياسي وإرادة المجتمعات الحرة في بناء علاقاتها وتنظيمها. والتحرر من الحتميات التي تسجنها متجاوزة إياها بغض النظر عن خصوصيتها التاريخية ، لنخلص لنقطة نريد إبرازها وهي ان المواطنة موضوعا للتنشية السياسية الحداثية التي كما تطلعنا عليها التجارب التاريخية السياسيى للمجتمعات، إن من سماتها الجوهرية هي استمرارها في الوقت، تتكيف وتفرز معطيات لا متناهية علي غرار ما تشهده المجتمعات الغربية : الفردانية، مجتمع الأفراد لا مجتمع الجماعات، دولة القانون، لا دولة العصب وجماعات ما فوق الدولة، هجينة من حيث طبيعتها، براغماتية بالمعني السياسي للكلمة، همها المصلحة العامة ورفاه المجتمع ..... .

وهنا تتوجب الإشارة إلي مسألة أساسية، وعلي العكس لما هو سائد في سياق واقع مجتمعاتنا العربية نعيش مواطنة مبتورة مجزأة، فالمواطنة هي ذالك الكل المتداخل والمعقد ، مواطنة سياسية واقتصادية، ثقافية و اجتماعية ، ولا نبالغ في شيء إن قلنا أنها سيكولوجية، بمعني أنها الشعور بالانتماء للمجموعة الوطنية،تسعي من خلالها كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية، الرسمية والغير الرسمية الحد من عدد "اللا منتمون"[1] .

المواطنية: من المفهوم الأحادي لمواطنة التعدد.

المواطنية عبر التاريخ ليست هي ذاتها، فهي تحيل إلي التعقد حسب براديغم إدغار موران ، الذي ينطلق من فكرة أن المجتمع بات يتناول بالدراسة والتحليل في الجمع وليس في المفرد، وعليه فالمواطنة في الخطاب العارف هي مفهوما قديما ولكن محتوياتها تتغير باستمرار بتغير التمثلات والتطلعات إزاءها .[2]

فالتعريف يتعدد ولا يمكن في آي حال القول،أن هكذا تعاريف هي شاملة وجامعة، فهي في الأدبيات السياسية تحيل إلي حالة من الانتماء الجماعي ، وتجبره للتعبير أكثر ، للنقد والتفكير وتحمل المسؤوليات والالتزام

كما انها حسب براديغم" ألان توران" تسمح للفرد من الانتقال إلي الفعل و تبوء مكانة الفاعل ، يتفاعل يتواصل . المواطنة هي حقيقة معقدة ومتعددة الأبعاد يجب موضعتها في سياق السياسي والتاريخي ، لا يمكن الحديث عن المواطنة في المطلق، كون أن المواطنة لا تعني شيء إذا ما لم

[1] - مفهوم صاغه روبرت كاستال في مؤلفه : حول المسالة الاجتماعية ، مسالة العمالة في أوروبا .

[2] - selon Edgar mroin , il faut penser les concepts dans une methode et une vision de compléxité , voir en ce sens , un système complexe auto-éco-re-organisé. et L'organisation est l'expression de la complexité au sein du système et impliqué à la fois les idées d'interactions locales et d'émergence globale. VE. Morin, « Complexité restreinte, complexité générale », dans J. L. Le Moigne et E. Morin, Intelligence de la complexité. Epistémologie et pragmatique, Editions de l'Aube, 2007, p. 28-38.

يتم ربطها بالحاجات الحقيقية للمجتمع، آو للنظام السياسي. المواطنة الديمقراطية من الزاوية السلمية، تحيل للمشاركة النشطة للأفراد في نظام الحقوق والمسؤوليات .

كما أن المواطنة لا يمكن الحديث عنها دون ربطها بالدولة الوطنية، وهو ما عبر عنه "مايكل والزر" عن حق المرء في العضوية ، اي الانتماء والرغبة في التخلص من الإذعان والاستتباع. وهو ما جعل المواطنة تتطور من مواطنة ذات بعد واحد غلي مواطنة متعددة الأبعاد، سواء من حيث "التمثل" أو التطلع والممارسة، ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو أن المواطنة لم تعد اطار "مؤسسيا" معياري، بل هي أيضا اجتماعية ، تتطابق وما يعرف بالأشكال الجديدة للتنشئة – الفردانية، الثقافة السياسية التداولية، و_الانفلاق الهوياتي-' بمعني أخذت مفاهيم ومعاني أخري وهو ما رصده "الان توران" حينما قال "أن المواطنية ليست الوطنية – الجنسية– كون أن الوطنية تدل علي انتماء الفرد غلي دولة قومية في حين ان المواطنية تمنح حق الاشتراك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرا وغير مباشر ، الوطنية تخلق تضامنا في اداء الواجبات بينما المواطنيى تمنح حقوقا... "[1]

من هذا المنطلق، إن المواطنية قد تغيرت لتجعل من الدولة ليس الضامن الوحيد للحقوق لا سيما في ظل خطورة هيمنة الدولة علي المجتمع، لذا تواصل النضال المجتمعي في الغرب لأجل تكييف ادوار الدولة والحاجة الاجتماعية للقوي المختلفة، الطبقة العمالية والمجتمع المدني لكي ينفصلا عن الدولة وعن المجتمع السياسي ، وهو ما جسدته التحول من الدولة "المؤسسية" التي تصورها الدساتير إلي دولة ديمقراطية تؤكدها حضور المجتمعات والمشاركة عبر التمثيل وراهنا عبر الديمقراطية التشاركية، في حين من الناحية الإجتماعية المواطنة كرستها الدولة الراعية وما تمخض عنها من حقوق اجتماعية .

إن سوسيولوجيا المواطنة تبين لنا انها ليست كباقي الأفكار التي تتحدث عن الصالح العام كتجلي، بقدر ما هي عبارة عن فكرة للسيرورة التاريخية تحيل إلي فكرة العيش معا والطريقة التي تبتدعها

المجتمعات . من خلال المشاركة المواطنية التي هي صميم التجسيد للديمقراطية والحرية و دولة القانون، التي تقوم علي إقامة مصالحة بين المواطن والسياسة وفرض احترام الإرادة الشعبية علي

المؤسسات الدستورية .

لكن السؤال الذي يبقي في سياق بحث مفهوم وتمثلات المواطنة ليس بوصفها نمطا وأنموذجا ناجزا، بل إن صح التعبير لمواطنة تنتقل من المفهوم في المفرد إلي مفهوم في الجمع، كون انه انتروبولوجيا المجتمعات باتت مجتمعات تتخلص بالتدريج من مجتمعات الجماعات إلي مجتمعات الأفراد ،الفرد لا يصهر في الجماعة بل يحقق ذاته ، فرد حر ومستقل يمكن ولوج فضاءاته – الخاصة والعامة – له الحق في الكلمة و في اختيار

[1]- الان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية أم ضمانات الأقلية، دار الساقي، 1995 ، ص 94- 95 .

طرق عيشه ،الثقافية والعلائقية الإجتماعية والدينية، يمكنه في سياق ما يتعرض له كفرد ان ينخرط في عمل جماعي، بمعني ان المواطنية الفردانية ليست في تناقض مع المواطنية الجماعية. وهو ما رصده تيرو Thériault" إذ يؤكد أن " تأكيد الحقوق الفردية سيؤدي حتما إلي منطق ولوج المطالب السياسية والإجتماعية الجماعية"، بعبارة أشمل إن المواطنة يجب أن تبدأ أولا من رفض الفرد للحتميات ويقبل المشاركة والتضحية لأجل أجيال قادمة.

وثمة مسألة هامة أخري ترتبط بقضية معيارية و واقعية في ذات الوقت، هل يمكن الحديث عن المواطنية إذا ما لم يتوسع الفضاء السياسي والفضاء العام ، ليصبح للفرد الحق في نقد من يمثلونه من سياسيين ، وجعل النظام السياسي وسلطه المختلفة جليا ليتحول مجالا من حق أي مواطن التفاوض بشأنه.[1]

فرزت التجارب التاريخية السياسية معانٍي جديدة للمواطنة، مواطنة في عالم "كوسمبوليتناي"، فكراً وممارسة تفاوتت التمثلات من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين . حيث تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التجربة الفردية والمجتمعية. المواطنة لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان، بل هي تقع تحت تاثيرات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وإيديولوجية وتربوية ، ومن ثم لا يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل بيئات فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والعالمي .

فمثلا أكده Ulrich Bech بالنظر للتعدد الحاصل والتنوع في التجارب الفردية والاجتماعية ، فإن تحديد التصورات وأبعادها وكيفية ممارسة المواطنة ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.[2]

مما سبق ، يتضح ان القرن الحادي والعشرين يعرف تطورا في مواصفات المواطنة يمكن تحديها علي النحو التالي:

الاعتراف بالمجتمعات في تعددها الثقافي المتباين احترام حق الغير وحريته في الإختلاف الاعتراف بحق تعدد الديانات التي تمارس في الفضاء الخاص

–الحق في في التمتع بالحقوق.

---

[1] - Pour une histoire du sujet moderne (le citoyen) et sa rencontre problématique avec la réalité sociale, voir in « Présentation : la citoyenneté : entre normativité et factualité »

Joseph-Yvon Thériault Sociologie et sociétés, vol. 31, n° 2, 1999, p. 5-13.

[2] - Michaël Foessel, « Être citoyen du monde : horizon ou abîme du politique ? », *La Vie des idées* , 18 juin 2013. ISSN : 2105-3030. URL : http://www.laviedesidees.fr/Etre-citoyen-du-monde-horizon-ou.html.

- محورية الفرد في العملية السياسية .
- العيش في عالم يرسخ لمبادئ مواطنية عالمية، تحت وقع توسع وانتشار وسائل التواصل الإجتماعي
- الحق في التعليم لأجل تنشيئة مواطنية.
- المشاركة في تسيير المجتمع من خلال "مأسسة" الصراعات تفاديا للعنف.

كل هذه الحقوق تتكفل بها المؤسسات الرسمية للمجتمع من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمدرسة، دون إهمال دور وسائل الإعلام.

إن دور العوامل السالفة الذكر يكمن في محاولة رفع كل العقبات في وجه الفرد في المجتمعات لممارسة مواطنية في كل أبعادها. فمها هو حال واقع المواطنة في المجتمعات العربية، وما هي أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد ممارستها وإخراجها من كونها مواطنة علي الورق ، إلي مواطنة للمارسة بالمعني السوسيولوجي للكلمة؟

2- معوقات وعسر تشكل المواطنية في العالم العربي.

يظل الإعتقاد السائد أن المواطنة في العالم العربي مكفولة تحملها كل الدساتير من الخليج للمحيط، لكنها وبالنظر لموجة التغيرات التي بدت تشهدها المنطقة العربية مند2011 ، باتت موضوعا سجاليا بالمعني الإبستمولوجي والسياسي في الخطاب العارف. يسلم البعض بوجودها ويبدأ الحديث عن أزمة المواطنة، في حين وفي علاقة مع ما يعرف بالربيع العربي يري البعض ان انعدامها هو السبب في هذا الحراك الذي تعيش علي وقع المجتمعات العربية.

كونها مواطنية علي الورق ، دساتير كريمة تصور الفرد بوصفه أميرا، ولكنها واقعيا تحرمه حق العيش والاستفادة من أبسط الحقوق، دول غنية وشعوب فقيرة، دول تغيب فيها العدالة التوزيعية و الحريات. وهو ما جعل من مفهوم المواطنة يطرح بكيفية "ثقافوية "، في علاقته مع مفهوم الهوية العربية –الإسلامية . بمعني انه مفهوم حينما تشتدد الأزمات وتصبح الأنظمة مهددة يطرح بمعية نخب تدور في كنف السلطة، في علاقته بالوطنية وفي خضم خطابات شعبوية.

في حين، أن الفصل بين مفهوم المواطنة والهوية هو جوهر المواطنة ذاتها، طالما أنها تسمح للفرد في الفضاء العمومي حق التعبيركمواطن ، بعيدا عن كل انتماء " اجتماعي وثقافي وديني. وهو ما يؤكده jean leca حينما يقول " أن المواطنة ليست بهوية ، وإنما هي من يحرر الفرد من انتماءاته المعلومة : إن

المواطنة تسمح للفرد بالخروج والبقاء ضمن الهويات دون أن تسجنه، وهي بذلك دور استثنائي ، وليست هوية" بمعني أنها تؤدي وظيفة تمفصل الهويات المختلفة مع المواطنة. [1]

بالنظر لهذا المفهوم، هل المواطنة في الوطن العربي أنتروبولوجيا قادرة علي جعل الفرد يحيا الهوية والمواطنة في تمثلات تفصلهما؟ أم انه يبقي سجين الهويات الفرعية التي تستخدمها السلط للهيمنة علي المجتمعات؟ وهو ما يرهن تشكل المواطنة.

تطلعنا التجارب التاريخية والمبررات الإمبريقية، أن العلاقة بين المواطنة والهوية في العالم العربي هي في صراع دائم وتسعي علي الدوام الهويات الفرعية، الدينية الطائفية، الجهوية ، أن ترهن الممارسة المواطنية في مفهومها الوضعي الذي تصونه الدساتير وتحميه وترقيه المؤسسات العضوية للدولة .

فعلي سبيل المثال لا الحصر، خلال 2001 في الجزائر ظهرت حركة "العروش"، التي في مفارقة تحمل تسمية لما قبل الحداثة لكنها عمليا طرحت ذاتها كحركة مواطنية. هذا التداخل يؤكد عسر تشكل المواطنة حيث في ظل الإخفاق السياسي لتحديث المجتمع : حملت أرضية القصر [2] مطالب سياسية بالرغم من منطلقاتها الهوياتية ، تبين طابعها السياسي المعبر عن غياب المواطنة بالنظر لما طرحته، وهو ما ادى بالهواري عدي القول "إذا ما أردنا الحفاظ علي وجودنا علي خريطة جغرافية، فيتعين علي الأحزاب والجمعيات أن تؤسس في أحائها وفي القرى لمناقشة أرضية القصر ، فهي الطريقة المثلي لبناء الدولة وتجذيرها لدى الشعب ، حتى تعاد الثقة للمواطنين و يشعرون بأنها دولتهم. تبقي مسألة ربط الهوية بالمواطنة حاضرة في الخطاب االسياسي، المتوارث من الفترة الكولونيالية ، لكنه هل يبقي صالح لفترة ما بعد الاستقلال؟

وهو ما يحيل إلي أن فشل السياسي في ترقية المواطنة بالنظر للطابع التسلطي للأنظمة وشموليتها، تؤدي إلي بحث المجتمع عن آليات "حمائية" ضد هذه الأنظمة تتجلي في إحياء الذاكرة، و إعادة بحث العلاقات الآلية للتضامن في تنظيم العلاقات الاجتماعية ، طالما أن العلاقات العضوية لم تتأسس بفعل الوهن الذي يعرفه بناء الدولة، المشروع العصي في المجتمعات العربية.

مع العلم أن المواطنة هي أرقي أشكال التعبير عن الانتماء في دولة القانون والانخراط في المجتمع، وذلك من خلال "مأسسة" العلاقات وتكريس الحق في الاختلاف بعيدا عن العنف.

---

[1] - **Catherine Neveu, Les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, in dossier, routes et migrations, volume no20, 2004 ; pp 92-97.**

[2] - Lahouari Addi , Algérie chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, éditions barzakh, fevrier2012, Algérie, pp 243-245.

في ضوء ما سبق، تبقي المطالب الهوياتية الجيبية والطائفية والوجهات السياسية والأعيان، وهو ما يتنافي واحد الشروط التاريخية الموضوعية لتشكل المواطنة ، وذلك بإتاحة تكافؤ الفرص للتواجد في الفضاء العام ، وفق كفاءة ورغبة كل فرد .[1]

تسيس الدين يرهن تشكل المواطنة:

طرح إشكالية الدين الإسلامي في علاقته بالمواطنة يمر ، عبر بحث علاقة الدين بالسياسة ، وعلي العموم كما لا يخفي للمتبعين أن في هذه المسألة يبرز تيار يسعي في تماهي تكيف الدين الإسلامي مع هذه المفاهيم الحداثية بجعل الحكم والتداول علي السلطة و اكتساب مؤسسات دنيوية ، علي غرار ما ذهب إليه علي سبيل المثال ، علي عبد الرازق، وعبد الحميد بن باديس ، وخالد محمد خال، ، وتيار أخر سلفي الذي ركز علي رفض فصل الدين عن الدولة، والذي تبناه السيد قطب، واحدث توترا دينيا جعل من المتأثرين به كتيار فكري، إلي مقاومة الأنظمة و كذا واد المجتمع المدني الذي كان في مرحلته الجنينية، وعمت الصفة الكليانية الرافضة للاختلاف في تصور تسيير الأمور الدنيوية السياسية ، مما اثر سلبا علي السياسة. وهو ما رصده عبد المجيد الشرفي موضحا"[2]

ان المسار الذي ميز الاتجاه الديني السلفي بانه بدا تحرريا متفتحا علي مقتضيات العصر مع محمد عبده وانتهي تماميا متحجرا مع الإخوان المسلمين .... ويفسر تنكره للنظم النيابية الديمقراطية .... "[3]

هذا الوصف للعلاقة بين السياسية والدين يوضح أن خوف رجال الدين عن لا وعي من بلوغ الدولة في البلدان العربية الإسلامية الديمقراطية والحياة النيابية، وبالتالي و لولوج المواطنة، سيحد من هيمنتهم علي الحياة الاجتماعية وفقدان سلطتهم الدينية.

إن الإسلام السياسي يقف في وجه المواطنة بالنظر لرؤيتة الماضوية التي لا تتماشي وتتوافق ومقتضيات التحول الديمقراطي وتطلعات المجتمعات العربية للحداثة السياسية.

لكن السؤال الذي يطرح حول هذه المسألة، هل هي ترتبط فقط بالإطار الفكري المرجعي الديني التأويلي للإسلام في علاقته بالسياسة ومفاهيمها الحداثية؟ آم له علاقة بعوامل داخلية سوسيولوجية تاريخية جعلت من التسييس للدين إستراتيجية لرفض النظم الشمولوية الكليانية، التي تتستر وراء التحديث لبناء انظمة تسلطية،

11- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان : اليات غنتاج الوجاهة السياسية ، مطبعة طوب بريس، الرباط المغرب، مارس 2012 . -
2

3 عبد المجيد الشرفي، الإسلام والحداثة، دار المد الإسلامي، الطبعة الخامسة، طرابلس ، ليبيا ، 2009 ، ص ص 172 -175 .

أزكت السلطوية و تحالفت احيانا مع الفكر الديني الشمولي الرافض لكل إجتهاد في أحشاء المجتمعات العربية–الإسلامية لرفض المواطنية عن لا وعي. وذلك لكون الإسلام السياسي وفي مفارقة يرفض الديمقراطية والحداثة بوصفهما مشاريع غربية، وفي ذات الوقت يحلمون ببناء مجتمعات قائمة علي التضامن والعدالة في الدين الإسلامي ، تسير ليس بواسطة السياسة كعمل إنساني بل من خلال خطاب "يأخلق" الحياة الإجتماعية بعيدا عن برامج ومشاريع يمكن أن تترجم علي أرض الواقع .

ناهيك علي أن الإسلام السياسي في المجتمعات العربية، لا يقبل بفكرة الأحزاب السياسية أصلا، كونها تعرض الأمة للفرقة والتشتت، الفكرة المركزية عند التيارات السياسية الدينية التي تعتقد في مخيال مناضليها وقادتها أنها تمثل كل المجتمع، لا شرائح فقط منه . إنها بذلك تنفي التجربة الإنسانية وعملها الصيرورى في التأثير علي التجربة التاريخية للوعي وللسياقات، وما يتمخض عنها من بناءات وضعية للمواطنة، للمجتمع المدني ، الحرية ، الاختلاف .... . وهي المسائل التي تمكنها من اللحاق بالمجتمعات التي فصلت الديني عن السياسي، وتخلصت من العنف المرهون بجملة من الشروط التاريخية السياسية يتوجب العمل والنضال لأجلها.

مما سبق، يمكن القول أنه و في ظل غياب ثورة فكرية، تؤسس علي حد ما وصفه عبد الإله بلقزيز المفكر المغربي إلي "نهوض فكرة المواطنة ضد إيديولوجيا الرعية، وفكرة التعاقد علي فكرة التفويض المطلق وفكرة التمثيل ضد فكرة وراثة الحكم، ونظام المؤسسات ضد سلطة الفرد، وتقييد سلطة الحاكم ضد "حقه" المطلق في إدارة شؤون الدولة ...." [1]. يبقي الفكر الانتقائي للمسائل السياسية وبالخصوص للديمقراطية بوصفها منظومة سياسية لا تقبل التجزئة ، لا تقبل مواطنة دستورية، دون أن تكون سياسية تضمن للفرد حق التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وهوما لم يتجسد وتحول دون بلوغه الأنظمة ونخبها السياسية الحاكمة.

ناهيك علي ان المواطنة تشترط حقوقا اجتماعية واقتصادية، إذ توفرت عززت منها وإن غابت قللت من فرص بنائها. لذا جدير بنا أن نطرح تساؤلا أخر يرتبط بطبيعة الاقتصاد المهيمن في البلدان العربية ليس كلها بل جلها: هل في ظل الدولة البترومونيالية واقتصاد الريع يمكن بناء المواطنية؟

[1] عبد الإله بلقزيز، العنف والديمقراطية ، العنف والديمقراطية، الطبعة الثانية، 2000، دار الكنوز الأدبية، بيروت ، لبنان، 2000

البترومونيالية[1]،إقتصاد الريع والمواطنية .

يعتقد الكثير أن البترومونيالية هي ظاهرة أنتجتها القوى الجزائرية السياسية في حين نجد أنها ظاهرة تعود للفترة الكولونيالية ورثتها الدولة الكولونيالية وأضحت ممارسات لدولة ما بعد الاستقلال، ترتبط بالفساد ، الرشوة واستغلال النفوذ، والتسيير الخفي للموارد، وهو ما خلص إليه Pierre Legendre قائلا أنها " ظاهرة تنتمي للمخزون التاريخي للدولة الفرنسية " وهي ذات الملاحظة وصل إليها Jean-François Médard قائلا حول أزمة الدولة البيترومونيالية في إفريقا " أنها أكثر جلاء مقارنة بالدولة الانجلو ساكسونية التي تعتد بالرقابة والتحقيق ، ورقابة برلمانية

إن نمط الدولة البيترومونيالية، يقوم علي الولاء والخضوع، مناصب المسؤولية تتحول إلي مصدر للثراء الشخصي والترقية الاجتماعية، بالنسبة للمسؤول المباشر أو لحاشيته " العصب، القبيلة ، العائلة " . وهو ما يكرس ممارسات تتجلي في المحاباة و الرشوة، الاستقطاب، وهي معايير تكرست بفعل الوقت للتدرج في التراتبية الاجتماعية وهرم السلطة وتبوء مكانة سياسية .

لكن كيف يتم ذلك وما علاقتها بالريع ؟ وهل الريع يعزز من هذا النمط من الدولة ؟ وتأثيره علي الحياة السياسية عموما وعلي تشكل المواطنة ؟

المجتمعات العربية هي دول ريعية بترومنيالية بامتياز بالنظر لطبيعة أنظمتها ، ملكية تورث، و أنظمة "جملكية" لا يسمح التداول فيها علي السلطة خارج الدوائر الضيقة لهذا النمط من العلاقات السياسية المهيمنة، والمكرسة لزبونية سياسية. تتغذي و وتعزز من استمرارها بفعل الريع ، الذي تمنحه الجيولوجيا والطبيعة، دون نشاط اقتصادي قائم علي المنافسة والسماح بالمجتمع لكي ينظم كمجتمع اقتصادي، بل تجعل منه مجتمعا لتوزيع الريوع. ليس الفرد الكفء سياسيا هو من يقتحم المجال السياسي ويتمكن من منافسة الوجهاء وأصحاب الشرعية التاريخية التي باتت بدورها أيضا تورث أمام غياب مجتمع سياسي قوى.

دون التكريس ببلورة معايير واضحة للكفاءة السياسية، تنتشر ممارسات سوسيو –سياسية ترهن المواطنة طالما أنها تحيد المجتمع سياسيا ، ليصبح مجتمعا غير مسيس لا يمكن لإفراده سيكولوجيا ، دخول السياسة بوصفها عامل حداثي يرقي من الحضور للأفراد في الفضاء العام وفق المفهوم الهابرماسي. بل يلجأ الفرد إلي أبتداع أساليب جديدة براغماتية: تقوم علي محاولة التموقع والتقرب من مصادر سلطة توزيع الريع: الانخراط الظرفي في الانتخابات التي قد توصله للسلطة ومصادر الريوع. بعبارة آخري إنه يصبح زبونا سياسيا وانتهازيا، يعيد

---

[1]- voir, Daloz Jean-Pascal, « Au-delà de l'État néo-patrimonial. Jean-François Médard et l'approche élitaire. », *Revue internationale de politique comparée* 4/2006 (Vol. 13) , p. 617-623.
حيث تعرف الدولة البيترومونيالية، علي أنها دولة شمولية تسير بمنطق نخب زائفة تعيد إنتاج ذاتها وتنتج الزونية السياسية، ترهن العمل السياسي وبالتالي الفرد المواطن،بل تكرس مفهوم الفرد التابع.

إنتاج هذه الممارسات في المجتمع، وبالتالي تسهم هذه النخب في نفور باقي الفئات الاجتماعية ،لتعم "اللا مبالاة" وهجر الفضاء السياسي العام وأداء دوره كمواطن، بل يبحث عن مكانة كزبون سياسي في ظل أنظمة سياسية تنفي المجتمع المدني، الأفق الأمثل لتشكل المواطنة .

3 – المواطنية في أفق المجتمع المدني .

في المجتمعات العربية تستحضر المفاهيم في الأزمة، أزمة الأنظمة والمجتمعات علي حد السواء، وفي كل مناحي الحياة الاجتماعية، لتتحول من مفاهيم للازمة إلي أزمة في المفاهيم التي تستحضر. تربك وتحدث قلقا في الفهم، و في بحث علاقة بعضها البعض. فبعيدا عن بحث أصول مفهوم المجتمع المدني الذي هو أيضا علي غرار مفهوم المواطنة التي نود توضيح طبيعة العلاقة بينهما، مفهوما يتناول: إما معياريا ،أي إبراز الشروط التاريخية لتشكله من عدمها، أو التسليم بتواجده وبالتالي يصبح البحث في تحديد كيفيتا اشتغاله واستغلاله من قبل السلط الاستبدادية، في مجتمعات تتطلع لتحقيقه، بغية الحد من تغول الدولة وابتلاع المجتمع ، لاسيما و أن المجتمع المدني وفي عبارة أدق، يقوم علي فكرة جوهرية مفادها: القليل من الدولة والكثير من المجتمع .

مفهوم المجتمع المدني كثير التداول نتلمسه لدي الكثير من الباحثين في سياق واقع المجتمعات العربية، لكن يكتنفه لبسا إبستومولوجيا، إذا يسلم الكثير بتواجده وقيامه. معتقدين انه بمجرد وجود حركة جمعوية يعني أن المجتمع المدني مجسدا. إنها مغالطة فكرية كونها تهمل الشروط التاريخية التي تبقي منعدمة بعيدا عن الغعتياد بالتاريخانية كشرط نظراني ومنهجي، بين ما عرفه المجتمع المدني من تطور تاريخي في بيئته الأصلية الغرب ، والبيئة العربية حيث نسعي استنباته وتكريسه، لا سيما في علاقته بمسألة المواطنة في المجتمعات العربية؟ هل ثمة علاقة وما طبيعتها؟

وهل في ظل إنكفاء المجتمعات العربية في ممارسة السياسة ، وتكون عملية التهميش قد بلغت الذروة، يجوز لنا بحث هذين المفهومين: المواطنة والمجتمع المدني أم المجتمع المدني والمواطنة؟

هذه الجدلية تجد مبرارتها من الناحية "النظرانية" والواقعية، إذ من الشرعية الأكاديمية بمكان، أن نتساءل هل المواطنة هي التي تؤدي إلي تشكل المجتمع المدني أم أن المجتمع المدني هو الذي سيكرس مواطنة بالمعني العملي والواقعي؟

الإجابة علي هذا التساؤل يمر حتما ، عبر الأخذ بطابع الفلسفي– التاريخيى للمفهوم، بمعني ليس بالمفهوم الهوبزى للمجتمع الطبيعي. بل يحيل إلي العلاقات الاجتماعية القائمة علي التضامن، بقصد الحفاظ علي السلم الاجتماعي، الشرط الأساسي لكل تنمية بشرية كفيلة بإحداث التحديث المفقود في مجتمعاتنا .

ففي علاقته بالمواطنة ، يصبح المجتمع المدني له دور بيداغوجي سياسي، حيث إذا كان يشتغل في تحسين الظروف المادية فهذا ليس معناه انه يتملص من أدواره السياسية ، كون أن الديمقراطية و العدالة الاجتماعية ، هي غاياته من خلال الحد من العوائق المؤسسية التي لا تسمح للمواطن من التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية ، ومن ثم يتدعم بمواطنين حريصين علي الانضمام ومواصلة الذود عن القيم ذاتها التي يضمنها لهم المجتمع المدني.

من هذا المطلق، تبرز العلاقة الجدلية بين المواطنة والمجتمع المدني في كل المجتمعات، ولكن ليس بنفس المستوى ، طالما أن الخصوصية التاريخية والظروف الاجتماعية الموضوعية هي من يحدد ديناميكية كل من المواطنة والمجتمع المدني في علاقتهما مع بعضهما البعض .

ففي سياق واقع مجتمعات العالم العربي، عموما والواقع الجزائري خصوصا ، يبقي عدم استقلاليته احد العقبات التي تقف ضد نشاطه استنادا لفكرة الاستقطاب ، والمراقبة الممارسة للفعل الجمعوي وفي كل المجالات. ناهيك علي بقاءه ينشط في فضاء محلي لا يمكن من منح المواطنة بعدها السياسي. أما المجتمع المدني في سياق ما يعرف بالمنظمات الحقوقية الدولية ، كالبحث عن المفقودين جراء العشرية السوداء، او في محاربة الفساد ، او ترقية الدور المواطني للمرأة، وحقوقها السياسية، وبالرغم من أنها تتكفل بمشكلات صحيح هي من صميم مشكلات المجتمع الجزائري إلا أنها لا تستقطب اهتمام غالبية فئات المجتمع. التي تبقي تتفاعل أكثر مع الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات اجتماعية ، للمعوزين والفقراء، وبالتالي فهي لا تطرح مسألة المواطنة وبكيفية مباشرة.

وعليه فالمجتمع المدني يبقي تواجده ودوره شكلي، لا يقوم بمهمته التربوية الإ يديولجية التي تمكن الأفراد من حيازة إدراك رهانات الحقوق والواجبات ، ولم شمل الإرادة الجماعية ليتشكل الوعي الجديد بالرهانات السياسية لإحداث التغير الاجتماعي، الكفيل بمد المجتمع بمخرجات مواطنية تسهم في ترقية الدولة والمجتمع معا.

بمعني أدق إن المجتمع المدني لا يمكن تشكيل مواطنة إلا إذا اخذ بعدا كحركات إجتماعية، القادرة علي التعبئية المواطنية لفائدة قضايا، فردية وجماعية وفي شتي المجالات وتمس جميع الحقوق، بمعني مجتمع مدني لا يهمل علاقاته الغير رسمية ، علي غرار ما رصده الان تورين، حيث يكون مجتمعا مدنيا يسعي فصل السياسة عن مجالات نشاطه علي غرار ما كانت تقوم به الحركات الاجتماعية الكلاسيكية. بل يجب أن يعمل

مع الحركات الاجتماعية ويتم تعبئتها لتشكل مجتمعا مدنيا واعيا ومترابط يتكفل بقضايا من هم غير مؤطرين سياسيا، وبالتالي يمكنهم من اعتراف الدولة بهم كمواطنين .[1]

عناصر الخاتمة:

مما سبق، وبالرغم من استحالة رصد كل أبعاد المواطنة من حيث تراكيبها وممارساتها والمعوقات التي تحول دون تجسيدها رقة، يمكن القول ، أنها مفهوما للتاريخ، فهي ليست معطي جوهراني بقدر ما هي بناء تاريخي يجب العمل علي تجسيدها من خلال فهم آليات اشتغالها.

المواطنية باتت راهنا، لا تقوم علي ما كانت عليه، قانونية دستورية بقدر ما هي ذات مدلولات سياسية قائمة علي جملة من الحقوق: الاختلاف ، حق التمتع بحقوق المشاركة في تسيير المجتمع ، وإخراجه من احتكار السياسي.

من خلال الذود عن المجتمع مثلما أكد ذلك ميشال فوكو. لكوننا أصبحنا نعيش في مجتمعات للمخاطر، أزمات اقتصادية، إيكولوجية واجتماعية ، وصراعات هوياتية قاتلة ، وهو ما يعرفه العالم العربي في الكثير من الدول ، ليبيا وسوريا، اليمن والعراق ، مصر وتونس ، وبلدان أخري لا زال استقرارها هشا كالجزائر ودول الخليج التي تحدق بها مخاطر جمة، صراعات حول السلطة، تهديدات خطيرة للمسألة الاجتماعية جراء انكفاء الريع علي شراء السلم الاجتماعي .

كلها عوامل وظروف موضوعية تستلزم، معاودة التفكير في علاقة السياسي بمجتمعه، وضرورة تأطيره ومرافقته وتحميله مسؤولية الذود عن مصيره، من خلال تحقيق ذاته، التي هي ضمان لتحقيق المجتمع ومصالحه المشتركة.

إن المواطنية لم ولن يمكنها التجسد في المجتمعات العربية إلا في ضوء ، تجسيد الحريات الشخصية، لبناء فرد يمكن أن يسهم في بناء مجتمعا سياسيا ومدنيا. حيث الاقتصاد يكون مستقلا عن السياسة وقائم علي المنافسة، لا علي توزيع الريوع التي تكرس الزبونية وترهن السياسية كنشاط نبيل. إنها الشروط التاريخية التي مكنت الغرب من جعل المواطنية متعددة ، فردانية وجماعية، تقر بالتعدد الثقافي الهوياتي دون تسيسه، تعمل لجعل اندماجية الأفراد في المجتمع رهانا حضاريا يتعين كسبه.

[1] -انظر مقال : نوي الجمعي، معوقات تشكل المجتمع المدني بالجزائر، مقاربة سوسيو –سياسية، مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، العدد الثامن، 2008 ، ص ص 165 -189 .

الهوامش:

Myriam causse, le charme discret de la societé civile , ressorts politique de la formation d'un groupe dans le maroc, in , revue internationale de politique compareé, vol 9, no2, p 301.

2- انظر، محمد سبيلا ، الحداثة وما بعد الحداثة ،دار الساقي، المغرب، 2007 ،ص20 : حيث تتميز الحداثة في كونها تحول جذري علي كافة المستويات في المعرفة والفهم للإنسان وفي معني التاريخ،فهي بنية فكرية ،حينما

3- مفهوم صاغه روبرت كاستال في مؤلفه : حول المسالة الاجتماعية ، مسألة العمالة في أوروبا .

selon Edgar mroin , il faut penser les concepts dans une methode et une vision de compléxité -04 un système complexe auto-éco-re-organisé. et L'organisation est , voir en ce sens , l'expression de la complexité au sein du système et implique à la fois les idées d'interactions locales et d'émergence globale. VE. Morin, « Complexité restreinte, complexité générale », dans J. L. Le Moigne et E. Morin, Intelligence de la complexité. Epistémologie et pragmatique, Editions de l'Aube, 2007, p. 28-38.

5-الان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، دار الساقي، 1995 ، ص94.

Pour une histoire du sujet moderne (le citoyen) et sa rencontre problématique avec la réalité - 6 sociale, voir in « Présentation : la citoyenneté : entre normativité et factualité » Joseph-Yvon Thériault Sociologie et sociétés, vol. 31, n° 2, 1999, p. 5-13.

Michaël Foessel, « Être citoyen du monde : horizon ou abîme du politique ? », *La Vie des* -7 *idées*, 18 juin 2013. ISSN : 2105-3030. URL : http://www.laviedesidees.fr/Etre-citoyen-du-monde-horizon-ou.html

. 8- انظر مؤلف الجماعي الصادر ، عن مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل، الربيع العربي ... إلي أين افق جديد للتغيير الديمقراطي، مطبعة السفير ، الأردن ، 2012 . حيث شكلت هذه الثورات في المجتمع العربي مفاجآت وهو ما ينم علي الوهن السياسي، انظمة لا تستشرف لواقع مجتمعاتها، والأخطر هو انها حتي المثقف بقي تحت وقع الصدمة، كونه لو كان يرافق مجتمعه ولم يكن منسلخا ، لتمكن من التوقع، في حين هذه الثورات فندت أيضا الفكرة الناجزة ، في كون أن المجتمعات العربية مجتمعات راكدة لا تتطلع للمواطنة والديمقراطية، وهي الأفكار التي يصوغها المثقف العربي في رؤية ثقافوية إستشراقية حول واقع المجتمعات في العالم العربي.

Catherine Neveu, Les enjeux d'une approche anthropologique de la citoyenneté, in - 9 dossier, routes et migrations, volume no20, 2004 ; pp 92-97.

10 – Lahouari Addi , Algérie chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, éditions barzakh, fevrier2012, Algérie, pp 243-245

11- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان آليات إنتاج الوجاهة السياسية ، مطبعة طوب بريس، الرباط المغرب، مارس 2012 .

12-عبد المجيد الشرفي، الإسلام والحداثة، دار المد الإسلامي، الطبعة الخامسة، طرابلس ، ليبيا ، 2009 ، ص ص 172 - 175 .

13-عبد الإله بلقزيز، العنف والديمقراطية ، العنف والديمقراطية، الطبعة الثانية، 2000، دار الكنوز الأدبيةبيروت ، لبنان، 2000

14- - voir , Daloz Jean-Pascal, « Au-delà de l'État néo-patrimonial. Jean-François Médard et l'approche élitaire. », *Revue internationale de politique comparée* 4/2006 (Vol. 13) , p. 617-623.

حيث تعرف الدولة البيترومونيالية، علي أنها دولة شمولية تسير بمنطق نخب زائفة تعيد إنتاج ذاتها وتنتج الزونية السياسية، ترهن العمل السياسي وبالتالي الفرد المواطن،بل تكرس مفهوم الفرد التابع.

-انظر مقال : نوي الجمعي، معوقات تشكل المجتمع المدني بالجزائر، مقاربة سوسيو -سياسية، مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، العدد الثامن، 2008 ، ص ص 165 -189